

تأثير التوسع الاقتصادي على فرص ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية

اسم الطالبة
سلمى عبدالله ناجي

الرقم الجامعي
233001712

مشروع تخرج - 1
كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر
عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

1.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	3
1.1.	المقدمة.....	4
1.2.	مشكلة الدراسة.....	5
1.2.1.	فجوات على المستوى النظري:.....	5
1.2.2.	فجوات على المستوى التطبيقي:.....	6
1.3.	أهمية الدراسة.....	6
1.3.1.	على المستوى النظري:.....	6
1.3.2.	على المستوى التطبيقي:.....	6
1.4.	أسئلة الدراسة:.....	7
1.5.	أهداف الدراسة:.....	8
1.6.	فرضيات الدراسة:.....	8
1.7.	نموذج الدراسة:.....	9
1.8.	منهجية الدراسة.....	9
1.9.	الدراسة الميدانية:.....	10
1.10.	مخطط المشروع المقترح:.....	12
2.	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	14
2.1.	المقدمة:.....	15
2.2.	المتغيرات المستقلة:.....	16
2.3.	المتغير التابع:.....	17
2.4.	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:.....	17
2.5.	الخاتمة:.....	18

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة العربية السعودية خلال العقود الأخيرة، خاصة مع إطلاق رؤية السعودية 2030 وما تبعها من إصلاحات هيكلية واسعة في مختلف القطاعات، أصبح موضوع التوسع الاقتصادي وتأثيره على بيئة الأعمال وريادة الأعمال من الموضوعات البحثية ذات الأهمية المتزايدة. إذ لم يعد التوسع الاقتصادي مجرد مؤشر على زيادة الناتج المحلي أو تنوع القطاعات الإنتاجية، بل أصبح منظومة متكاملة تعكس قدرة الدولة على خلق بيئة جاذبة للاستثمار، ومحفزة للابتكار، وداعمة لنمو المشاريع الريادية بمختلف أحجامها ومستوياتها.

ويقصد بالتوسع الاقتصادي في هذا السياق ذلك النمو المستمر والمتنوع في الأنشطة الاقتصادية، والذي يشمل التوسع في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والترفيه، والتقنية، والخدمات اللوجستية، والصناعة التحويلية، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه ليكون شريكاً رئيسياً في التنمية. وقد أسهم هذا التوسع في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للمملكة، بما ينسجم مع أهداف التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

تشكل ريادة الأعمال أحد أهم المخرجات الحيوية لهذا التوسع الاقتصادي، حيث تمثل الريادة القوة الدافعة لابتكار مشاريع جديدة، وخلق فرص عمل، وتعزيز التنافسية في السوق المحلي والإقليمي. وقد أوجدت التحولات الاقتصادية في المملكة بيئة أكثر مرونة وانفتاحاً أمام رواد الأعمال، من خلال تحسين التشريعات، وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وزيادة فرص التمويل عبر صناديق الاستثمار الجريء وبرامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تبرز العلاقة بين التوسع الاقتصادي وفرص ريادة الأعمال بوصفها علاقة تفاعلية ذات اتجاهين؛ فكلما اتسعت القاعدة الاقتصادية وتنوعت القطاعات، زادت الفرص المتاحة أمام رواد الأعمال لدخول أسواق جديدة وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات متغيرة. وفي المقابل، يسهم النشاط الريادي في تعزيز التوسع الاقتصادي ذاته من خلال خلق القيمة المضافة، وتحفيز الابتكار، ورفع كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد الوطني.

كما أن هذا التوسع لا يقتصر تأثيره على الجانب الكمي المتعلق بزيادة عدد المشاريع، بل يمتد ليشمل الجانب النوعي المتمثل في تحسين جودة بيئة الأعمال، ورفع مستوى التنافسية، وتعزيز ثقافة الابتكار والمخاطرة المحسوبة. وقد أصبح واضحاً أن

الاقتصاد السعودي في مرحلته الحالية يتجه نحو نموذج أكثر ديناميكية، يعتمد على المعرفة والتقنية وريادة الأعمال كركائز أساسية للنمو المستدام.

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل تأثير التوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على فرص ريادة الأعمال، من خلال دراسة الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة، وتفسير كيفية انعكاس التحولات الاقتصادية على البيئة الريادية، بما يساهم في تقديم فهم أكاديمي أعمق لهذه الظاهرة، ودعم صانعي القرار في تطوير سياسات أكثر فاعلية لتعزيز ريادة الأعمال في ظل اقتصاد متنامٍ ومتغير باستمرار.

1.2. مشكلة الدراسة

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

تتمثل المشكلة البحثية على المستوى النظري في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بشكل مباشر بين التوسع الاقتصادي بوصفه متغيراً كلياً متعدد الأبعاد وبين فرص ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، حيث إن أغلب الأدبيات السابقة ركزت بشكل منفصل على كل من النمو الاقتصادي أو ريادة الأعمال دون تقديم إطار تحليلي متكامل يفسر آلية تأثير التوسع الاقتصادي في تشكيل البيئة الريادية. كما أن العديد من الدراسات اعتمدت على نماذج نظرية عامة تم تطويرها في بيئات اقتصادية مختلفة، دون اختبار مدى ملاءمتها للسياق السعودي الذي يشهد تحولاً اقتصادياً هيكلياً فريداً في ظل رؤية 2030. توجد فجوة واضحة في تفسير طبيعة العلاقة السببية بين التوسع الاقتصادي وريادة الأعمال، إذ لا تزال هذه العلاقة تُعرض في كثير من الأدبيات بوصفها علاقة ارتباطية سطحية، دون التعمق في تحديد القنوات الوسيطة مثل: السياسات الحكومية، والبنية التحتية الاستثمارية، والتمويل، والتحول الرقمي، ومدى تأثيرها في تحويل التوسع الاقتصادي إلى فرص ريادية فعلية. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى إطار نظري أكثر شمولية يربط بين هذه المتغيرات بطريقة تفسيرية دقيقة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

على المستوى التطبيقي، تبرز المشكلة في ندرة الدراسات الميدانية الحديثة التي تقيس بشكل مباشر أثر التوسع الاقتصادي في المملكة على واقع ريادة الأعمال، خصوصًا في ظل التغيرات السريعة التي أحدثتها برامج التحول الوطني ورؤية 2030. كما أن أغلب البيانات التطبيقية المتاحة تعود إلى فترات سابقة للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، مما يجعلها غير قادرة على عكس الواقع الحالي لسوق الأعمال السعودي.

كما تتمثل الفجوة التطبيقية في محدودية الدراسات التي تستهدف فئات رواد الأعمال أنفسهم أو المشاريع الناشئة بشكل مباشر، حيث تركز العديد من الدراسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية دون النزول إلى مستوى تحليل تجربة رائد الأعمال، والتحديات التي يواجهها في الحصول على التمويل، أو الدخول إلى السوق، أو الاستفادة من التوسع في القطاعات الاقتصادية الجديدة. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لدراسة تطبيقية حديثة توضح كيف انعكس التوسع الاقتصادي فعليًا على خلق فرص ريادة ملموسة داخل المملكة.

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تنبع أهمية الدراسة على المستوى النظري من كونها تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالاقتصاد الريادي من خلال تقديم إطار تحليلي يربط بين التوسع الاقتصادي وريادة الأعمال في سياق دولة نامية تشهد تحولًا اقتصاديًا سريعًا مثل المملكة العربية السعودية. كما تساعد الدراسة في توضيح الآليات النظرية التي من خلالها يمكن للنمو الاقتصادي أن يتحول إلى فرص ريادية، مما يسهم في سد الفجوة بين النظريات الاقتصادية التقليدية ونظريات ريادة الأعمال الحديثة. كما تقدم الدراسة إضافة علمية من خلال إعادة تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والأنشطة الريادية، بما يعزز من فهم طبيعة الاقتصاد الحديث القائم على الابتكار والتنوع، ويسهم في تطوير نماذج نظرية أكثر دقة يمكن تطبيقها في بيئات اقتصادية مشابهة.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتمثل أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي في كونها توفر نتائج يمكن الاستفادة منها من قبل صناع القرار في المملكة العربية السعودية لتقييم مدى فاعلية السياسات الاقتصادية الحالية في دعم ريادة الأعمال. كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تحسين تصميم البرامج الحكومية الداعمة للمشاريع الناشئة، من خلال تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في تحويل التوسع الاقتصادي إلى فرص استثمارية حقيقية. تساعد الدراسة رواد الأعمال والمستثمرين على فهم طبيعة البيئة الاقتصادية المتغيرة في المملكة، وتحديد القطاعات الواعدة التي أفرزها التوسع الاقتصادي، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة وفعالية. كما يمكن أن تسهم نتائجها في دعم الجهات التمويلية وصناديق الاستثمار في توجيه مواردها نحو المجالات ذات الأثر الاقتصادي الأعلى.

1.4. أسئلة الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة

ما تأثير التوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على فرص ريادة الأعمال؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

1. ما طبيعة العلاقة بين التوسع الاقتصادي ونمو فرص ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية؟
2. ما أبرز القطاعات الاقتصادية التي أسهم التوسع الاقتصادي في خلق فرص ريادية جديدة فيها؟
3. ما دور السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية في تعزيز بيئة ريادة الأعمال؟
4. إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي والبنية التحتية الاقتصادية في دعم المشاريع الريادية؟
5. ما التحديات التي تواجه رواد الأعمال في الاستفادة من التوسع الاقتصادي في المملكة؟

1.5. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة

تحليل تأثير التوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على فرص ريادة الأعمال، وبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرين في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

الأهداف الفرعية

1. التعرف على طبيعة العلاقة بين التوسع الاقتصادي وفرص ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية .
2. تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر إسهامًا في خلق فرص ريادة جديدة .
3. تحليل دور السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية في دعم بيئة ريادة الأعمال .
4. دراسة أثر التحول الرقمي والبنية التحتية الاقتصادية على تعزيز النشاط الريادي .
5. رصد أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال في ظل التوسع الاقتصادي.

1.6. فرضيات الدراسة:

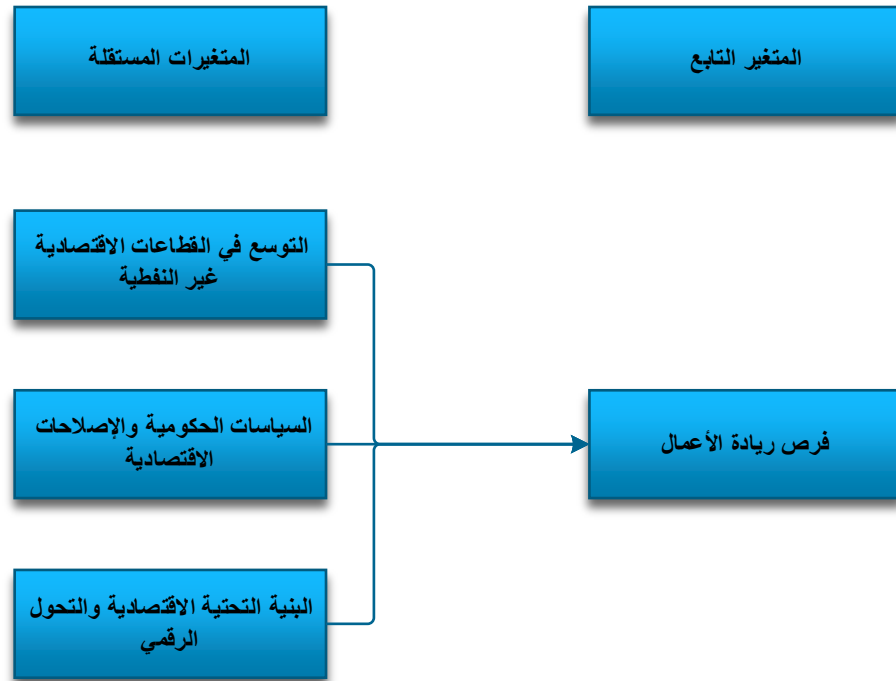
الفرضية الرئيسية للدراسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على فرص ريادة الأعمال.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوسع الاقتصادي وزيادة فرص إنشاء المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية .
2. يسهم التوسع في القطاعات غير النفطية بشكل إيجابي في تنمية فرص ريادة الأعمال .
3. تؤثر السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية بشكل إيجابي في تعزيز بيئة ريادة الأعمال .
4. يسهم التحول الرقمي والبنية التحتية الحديثة في زيادة فرص نجاح المشاريع الريادية .
5. توجد معوقات تحد من استفادة رواد الأعمال من التوسع الاقتصادي رغم النمو الكلي في الاقتصاد.

1.7. نموذج الدارسة:



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي (Quantitative Approach) بوصفه المنهج الأنسب لتحقيق أهدافها، حيث يقوم هذا المنهج على جمع البيانات الرقمية وتحليلها إحصائيًا بهدف قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديد مدى تأثير التوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على فرص ريادة الأعمال. ويُعد هذا المنهج مناسبًا نظرًا لطبيعة الدراسة التي تسعى إلى اختبار علاقات سببية بين متغيرات محددة، والوصول إلى نتائج قابلة للقياس والتعميم النسبي على مجتمع الدراسة.

كما يعتمد المنهج الكمي على استخدام أدوات بحثية مقننة مثل الاستبيانات (Questionnaires) التي تُصمم وفق مقاييس ليكرت الخماسية، بما يسمح بتحويل الآراء والتصورات إلى بيانات رقمية يمكن تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية مثل

الانحدار الخطي، ومعامل الارتباط، وتحليل التباين. ويسهم ذلك في تقديم نتائج دقيقة وموضوعية تقلل من التحيز الشخصي، وتعزز من قوة الاستنتاجات العلمية للدراسة.

وتسعى هذه الدراسة من خلال المنهج الكمي إلى قياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة (التوسع في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية، البنية التحتية والتحول الرقمي) على المتغير التابع المتمثل في فرص زيادة الأعمال، وذلك عبر تحليل إجابات عينة الدراسة وتحويلها إلى مؤشرات رقمية تعكس الواقع الفعلي للعلاقة بين هذه المتغيرات.

1.9. الدراسة الميدانية:

تمثل الدراسة الميدانية المرحلة التطبيقية من البحث، والتي تهدف إلى اختبار الفرضيات النظرية على أرض الواقع داخل بيئة زيادة الأعمال في المملكة العربية السعودية. وتعتمد هذه المرحلة على جمع بيانات مباشرة من أفراد العينة المستهدفة، والتي يُفترض أن تشمل رواد الأعمال، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمستفيدين من برامج الدعم الحكومي لزيادة الأعمال، بالإضافة إلى بعض العاملين في بيئة الاستثمار والابتكار.

وتقوم الدراسة الميدانية على تصميم استبانة علمية تتضمن مجموعة من العبارات المرتبطة بمحاور الدراسة، بحيث تقيس كل محور من محاور التوسع الاقتصادي تأثيره على فرص زيادة الأعمال. ويتم توزيع الاستبانة إلكترونياً أو ورقياً، ثم جمعها وتحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو ما يعادله، بهدف استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط والانحدار، بما يساعد في تفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

كما تركز الدراسة الميدانية على الوصول إلى نتائج واقعية تعكس مدى استفادة رواد الأعمال من التوسع الاقتصادي الذي تشهده المملكة في ظل رؤية 2030، ومدى انعكاس السياسات الاقتصادية الحديثة والتحول الرقمي على تحسين بيئة الأعمال. وتُعد هذه المرحلة ضرورية لأنها تربط الجانب النظري بالتطبيقي، وتوفر بيانات دقيقة تساعد في دعم أو رفض الفرضيات البحثية، مما يعزز من موثوقية الدراسة وقيمتها العلمية.

تمثل الدراسة الميدانية حجر الأساس في اختبار صحة النموذج البحثي، حيث تتيح فهمًا أعمق لكيفية تأثير التوسع الاقتصادي فعليًا على خلق فرص ريادية جديدة، وتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا في هذا السياق، بما يساهم في تقديم توصيات علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الداعمة لريادة الأعمال داخل المملكة.

1.10. مخطط المشروع المقترح:

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلاسة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يأتي الفصل الثاني في هذه الدراسة ليشكل الإطار التحليلي الذي تركز عليه الفرضيات البحثية، حيث يتناول بصورة معمقة الأسس المفاهيمية والنظرية التي يقوم عليها موضوع تأثير التوسع الاقتصادي على فرص ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم معالجة علمية منظمة لمجموعة من المفاهيم الأساسية التي تُعد بمثابة اللبنة الرئيسة لفهم الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال تحليل السياق الاقتصادي العام الذي يشهده الاقتصاد السعودي في ظل التحولات الهيكلية المتسارعة، وما نتج عنها من إعادة تشكيل لبيئة الأعمال وفتح آفاق جديدة أمام الأنشطة الريادية.

كما يسعى هذا الفصل إلى توضيح طبيعة العوامل التي تشكل البيئة المحيطة بفرص ريادة الأعمال، من خلال تناول الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والتقنية التي أسهمت في تعزيز أو تقييد هذه الفرص، دون الاقتصار على عرضها كمفاهيم منفصلة، بل باعتبارها منظومة مترابطة تتفاعل فيما بينها لتشكيل الواقع الريادي. ومن هذا المنطلق، فإن الفصل لا يكتفي بسرد المفاهيم النظرية، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل كيفية تداخلها وتأثيرها المتبادل في إنتاج بيئة اقتصادية محفزة للابتكار والمبادرة. وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يمثل الأساس العلمي الذي تُبنى عليه بقية فصول الدراسة، إذ يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين التحولات الاقتصادية الكبرى وبين الديناميكيات الريادية في المملكة، الأمر الذي يساعد في تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها لاحقاً. كما يساهم في ربط الجانب النظري بالواقع العملي، بما يعزز من دقة التحليل ويزيد من قوة الاستنتاجات العلمية للدراسة.

2.2. المتغيرات المستقلة:

1. التوسع في القطاعات الاقتصادية غير النفطية

يمثل هذا المتغير أحد أهم أبعاد التوسع الاقتصادي في المملكة، ويشير إلى تنامي دور القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والترفيه، والتقنية، والصناعة، والخدمات اللوجستية. ويعكس هذا التوسع توجه المملكة نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، بما يفتح مجالات جديدة أمام رواد الأعمال. ويؤدي هذا التوسع إلى خلق بيئات سوقية جديدة تتطلب خدمات ومنتجات مبتكرة، مما يتيح فرصًا واسعة لرواد الأعمال للدخول في مجالات غير تقليدية، واستثمار الفراغات السوقية الناتجة عن النمو السريع في هذه القطاعات.

2. السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية

يشير هذا المتغير إلى مجموعة التشريعات والبرامج الحكومية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في المملكة، مثل تسهيل إجراءات تأسيس الشركات، وتطوير الأنظمة الاستثمارية، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشفافية والحوكمة. وتلعب هذه السياسات دورًا محوريًا في تعزيز ريادة الأعمال من خلال تقليل العوائق التنظيمية، وتوفير بيئة قانونية مستقرة، وزيادة ثقة المستثمرين ورواد الأعمال، بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية وغير مالية تدعم نمو المشاريع الناشئة واستدامتها.

3. البنية التحتية الاقتصادية والتحول الرقمي

يمثل هذا المتغير مستوى التطور في البنية التحتية الاقتصادية والتقنية داخل المملكة، بما في ذلك البنية الرقمية، والخدمات اللوجستية، والمنصات الإلكترونية، والتقنيات الحديثة التي تدعم الأعمال. وقد أسهم التحول الرقمي بشكل كبير في تسهيل إنشاء وإدارة المشاريع الريادية، من خلال تقليل التكاليف التشغيلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وتوفير أدوات رقمية مبتكرة تساعد رواد الأعمال على تطوير مشاريعهم بسرعة وكفاءة أعلى، مما يعزز من فرص نجاحهم في بيئة تنافسية متنامية.

2.3. المتغير التابع:

- فرص ريادة الأعمال

يمثل فرص ريادة الأعمال المتغير التابع في نموذج الدراسة، ويقصد به مجموعة الإمكانيات والفرص المتاحة أمام الأفراد لإنشاء وتطوير مشاريع جديدة داخل بيئة الأعمال السعودية. ويشمل هذا المتغير مدى سهولة دخول السوق، وتوفر الفرص الاستثمارية، وإمكانية الابتكار، ونمو المشاريع الناشئة، إضافة إلى قدرة رواد الأعمال على تحويل الأفكار إلى مشاريع اقتصادية قابلة للاستمرار والتوسع. وتبرز أهمية هذا المتغير في كونه يعكس الحالة الفعلية لبيئة ريادة الأعمال داخل الاقتصاد، حيث لا يقتصر على عدد المشاريع فقط، بل يمتد ليشمل جودة الفرص، واستدامتها، ومدى جاذبيتها للاستثمار. كما يعد مؤشراً حيوياً على مدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحويل النمو الاقتصادي إلى نشاط ريادي فعال يسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

تقوم العلاقة بين متغيرات الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن التوسع الاقتصادي بأبعاده المختلفة (القطاعات غير النفطية، السياسات الحكومية، البنية التحتية والتحول الرقمي) يؤدي بشكل مباشر وغير مباشر إلى تعزيز فرص ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

حيث يسهم التوسع في القطاعات الاقتصادية في خلق أسواق جديدة وفرص استثمارية متنوعة، بينما تعمل السياسات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية على تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة لريادة الأعمال، في حين يوفر التحول الرقمي والبنية التحتية الاقتصادية الحديثة الأدوات والوسائل التي تمكن رواد الأعمال من استغلال هذه الفرص بكفاءة أعلى. وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرات علاقة تكاملية وتفاعلية، إذ لا يعمل أي متغير بشكل منفصل، بل تتداخل جميعها في تشكيل بيئة ريادية محفزة، تجعل من التوسع الاقتصادي محركاً رئيسياً لنمو ريادة الأعمال واستدامتها داخل المملكة.

2.5. الخاتمة:

في ختام هذا الفصل، يمكن التأكيد على أنه قد تم تقديم معالجة شاملة ومنهجية للإطار المفاهيمي والنظري الذي يقوم عليه موضوع الدراسة، حيث جرى توضيح الأسس التي تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والبيئة الريادية داخل المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل متكامل للعوامل المؤثرة في تشكيل فرص ريادة الأعمال.

وقد تبين من خلال العرض أن الديناميكية الاقتصادية التي تشهدها المملكة لم تعد مجرد نمو كمي في الناتج أو توسع في الأنشطة، بل أصبحت عملية إعادة هيكلة شاملة تؤثر بشكل مباشر في طبيعة الفرص المتاحة أمام رواد الأعمال، سواء من حيث تنوع القطاعات أو سهولة الدخول إلى الأسواق أو توفر أدوات الدعم والتمويل. كما أظهر الفصل أن هذه العوامل لا تعمل بشكل منفصل، بل تتكامل فيما بينها لتكوين بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً ومرونة.

وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه وفر الأساس العلمي اللازم لفهم النتائج التي سيتم اختبارها لاحقاً في الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث أسهم في بناء تصور واضح للعلاقة بين المتغيرات محل البحث. كما أنه ساعد في توجيه التحليل الإحصائي المستقبلي من خلال تحديد طبيعة العلاقة المتوقعة بين عناصر التوسع الاقتصادي وفرص ريادة الأعمال، الأمر الذي يعزز من موثوقية الدراسة ويزيد من قيمتها العلمية والتطبيقية.

المراجع:

مراجع باللغة العربية

1. العتيبي، عبد الله بن محمد. (2021). *زيادة الأعمال في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات*. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
2. القحطاني، سالم سعيد. (2020). *مفاهيم في الاقتصاد السعودي الحديث*. الرياض: دار النشر الجامعي.
3. الزهراني، فهد علي. (2019). *التحول الاقتصادي ورؤية المملكة 2030*. جدة: دار الفكر العربي.
4. الشهري، محمد حسن. (2022). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية*. الرياض: دار العلوم للنشر.
5. الغامدي، ناصر أحمد. (2023). *بيئة الأعمال وزيادة الأعمال في المملكة العربية السعودية*. الدمام: مكتبة المتنبي.

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Audretsch, D. B. (2018). *Entrepreneurship and economic growth*. Oxford University Press.
2. Bosma, N., & Kelley, D. (2019). *Global Entrepreneurship Monitor report*. GEM Consortium.
3. Drucker, P. F. (2015). *Innovation and entrepreneurship*. Routledge.
4. Acs, Z. J., & Szerb, L. (2020). *The global entrepreneurship index*. Springer.
5. Shane, S. (2017). *The importance of entrepreneurship in economic development*. Journal of Management Studies, 54(2), 123–145.
6. Porter, M. E. (2016). *Competitive advantage and economic development*. Harvard Business Review Press.
7. Baumol, W. J. (2018). *Entrepreneurship: Productive, unproductive, and destructive*. Journal of Political Economy, 98(5), 893–921.

8. OECD. (2021). *Entrepreneurship at a glance*. Organisation for Economic Co-operation and Development.
9. World Bank. (2022). *Doing business report*. Washington, DC: World Bank Publications.
10. Reynolds, P. D., et al. (2019). *Global entrepreneurship monitor: Data and methodology*. Small Business Economics, 53(4), 987–1005.